الحق في التعليم مدخل لتوفير الاحتياجات التربوية للمهمشين من أجل التنمية المستدامة

إعداد

أ.د. سلامة صابر محمد العطار
أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي
وكيل كلية التربية لشئون خدمة المجتمع
وتنمية البيئة (الأسبق)
كلية التربية جامعة عين شمس

أ.د. سعيد محمود مرسي
أستاذ أصول التربية- رئيس قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة الزقازيق
مدير مركز اليونسكو الإقليمي لتعليم الكبار
بسرس الليان

في دراسة سابقة لوضع إستراتيجية مقدمة لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي من خلال تحقيق التكامل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي سنة ١٩٨٩ ، كانت المبادئ الأساسية لهذه الإستراتيجية هي :

- التعليم حق أساسي لكل فرد من أفراد المجتمع ، وكان المقصود بهذا المبدأ أن التعليم يعني أكثر من مجرد معرفة القراءة والكتابة والتعامل مع الأعداد ، وإنما يعني ؛ الحق في معرفة القراءة والكتابة ، والحق في التفكير الحر وطرح الأسئلة ، والحق في التخيل والإبداع ، والحق في فهم البيئة والمشاركة في تدوين التاريخ ، والحق في الاستفادة من الموارد التعليمية، والحق في تنمية المهارات الفردية والجماعية.
- تحقيق ديمقراطية التعليم هو الهدف الأساسي لأي إصلاح تربوي ، وكان المقصود بهذا المبدأ أكثر من مجرد التركيز علي القضايا التعليمية منعزلة عن سياقها المجتمعي وإنما كان المقصود أن ديمقراطية التعليم تتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية خارج النظام التعليمي ، وأن مشاركة الجماهير الفعالة في صناعة القرارات التربوية لازمة لتحقيق ديمقراطية التعليم ، وأن تنمية الوعي بالواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي ضرورة لتحقيق ديمقراطية التعليم وكذلك تنمية قدرات المتعلمين للاعتماد علي الذات ، وربط محتوي التعليم باحتياجات المتعلمين وتوفير فرص الاستمرار والمتابعة للتعليم / التعلم لكل أبناء المجتمع ، وتعميم التعليم الأساسي موحد وعاما ومجانياً وجيد النوعية ضرورة أساسية وإن كانت غير كافية وحدها لتحقيق ديمقراطية التعليم.
- توثيق الصلات بين التربية والتنمية الشاملة هو الركيزة الأساسية للإصلاح التربوي وهذا انطلاقا من أن التنمية الشاملة عملية تغيير مستمر وهادف ومقصود تؤدي إلي انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن وشامل ، سواء كان هذا الكيان فرداً أو جماعة أو مجتمع ، إنها عملية ذاتية داخلية ، ديناميكية ، متعددة الصيغ والأشكال ، وأن التنمية لا يمكن تحقيقها دون مشاركة الجميع ، وهو ما يحول دونه الأمية المتفشية ، والتفاوت في الفرص التعليمية ، واللامساواة التي يتسم بها نمط التوزيع لنواتج التنمية ، وأن إزالة معوقات انبثاق إمكانيات الفرد والمجتمع والتي من أهمها وأخطرها الاستغلال هو الخطوة الأساسية للانطلاق في طريق تحقيق التنمية ، وأنه في أية تنمية يجب الجمع بين زيادة الإنتاج وتحقيق توزيع عادل لنواتجها وذلك بتحديد الحد الأساسي من الحاجات الضرورية الذي يجب أن يحصل عليه كل فرد من أفراد المجتمع ، وبذلك فإن هدف التنمية يجب أن ينظر إليه على أن هجوم انتقائي علي أكثر أشكال الفقر سواءًا ، كما أن أهم أغراضها يجب تعريفها من زاوية الخفض المتصاعد والإلغاء الفعلي لسوء التغذية والمرض والأمية والفقر المدقع والبطالة ومظاهر عدم المساواة.
- التعليم الأساسي هو الحلقة الأولي لنظام تعليمي متصل ومستمر مدي الحياة ، وهذا معناه أن صيغة التعليم الأساسي لابد أن تكون مفتوحة النهاية تؤدي إلى تعليم تالي ، وأن التعليم الأساسي يجب أن يصل بالمتعلم إلى نقطة ذاتية التعلم Self – Learning التي يصل فيها الفرد إلى القدرة علي تحديد قدراته المعرفية ، وإدارة تعليم ذاته والتحديد الدقيق لهدف تعليم ذاته ووسائله في تحقيق ذلك مع اكتساب الرغبة والشغف لاستمرارية التعلم وتحقيق ذلك

يتطلب ، تحييد العامل المادي في توزيع الفرص التعليمية علي الأقل في المرحلة الإلزامية التي يجب أن تمتد لنهاية المرحلة الثانوية ، تعميم التعليم الأساسي (للصغار – الكبار) وتحقيق إلزاميته مع التركيز علي الفئات المحرومة وهم (سكان الريف الفقراء ، وفقراء المدن – والمهمشين – والمرأة – إلخ) ، توفير نوع من التعليم العلاجي للتغلب علي عيوب التعليم الأساسي في صورته الحالية ، وتوفير فرص للتعليم المسائي والتعليم لبعض الوقت ، والتعليم المتناوب ، والوحدات التعليمية المتنقلة ، وصبغ التعليم بالصبغة البيئية كخطوة أولي في سبيل تحقيق مدرسة المجتمع ، الاهتمام الخاص بتعليم الوالدين لما له من أهمية قصوى في تعليم أبنائهم خاصة الإناث منهم.

كان ذلك ١٩٨٩ ، وفي التقرير العلمي لرصد التعليم ٢٠١٨/٢٠١٧ تحت عنوان " المساءلة في مجال التعليم – الوفاء بتعهداتنا " الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – وتحت عنوان لدي الحكومات مسؤوليات قانونية حيال التعليم : " لقد صدقت جميع البلدان علي اتفاقية دولية واحدة علي الأقل ملزمة قانونا تتعلق " بالحق في التعليم " وتقع علي عاتق الحكومات مسئولية احترام هذا الحق وحمايته وإحقاقه ، وتتضمن حاليا ٨٢% من الدساتير الوطنية حكما بشأن الحق في التعليم ويعبر هذا الحق في أكثر من نصف البلدان قابلا لمقاضاة من ينتهكه ، ما يعطي المواطنين الإمكانية القانونية لمقاضاة الحكومة في حالة انتهاكها له " (ص٨).

لقد كان الحق في التعليم تأكيداً حقوقيا لما تم الاتفاق عليه في المنتدى العالمي للتربية في داكار بالسنغال عام ٢٠٠٠ ، والذي اعتمد إطار العمل الخاص بالوفاء بالالتزامات المرتبطة بتحقيق أهداف التعليم للجميع والتي تتضمن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ، وتعميم التعليم الابتدائي ، وتلبية حاجات التعلم لدي النشء والكبار ، ومحو الأمية ، والمساواة بين الجنسين ، ونوعية التعليم.

لقد كان كل من الحق في التعليم ، والتعليم للجميع من الاتجاهات العالمية الضرورية لتحقيق الفرص التعليمية الضرورية واللازمة لمواجهة احتياجات المهمشين من الفقراء وسكان الريف والبوادي والمرأة وأطفال الشوارع وسكان مدن الصفيح ، والعشوائيات وكل الذين تعرضوا للإقصاء والحرمان الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وبالتالي التعليمي.

من أجل ذلك كانت أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ باعتبارها تلك العملية التي تلبي حاجات الحاضر ، دون المساومة علي قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم، إنها لا تركز علي النمو الاقتصادي فحسب ، وإنما تقوم أيضاً بتوزيع عوائده توزيعاً عادلاً ، تحافظ علي البيئة ، وتمكن البشر بدلاً من تهميشهم ، تعطي الأولوية للفقراء وتوسع الفرص والخيارات المتاحة لهم ، وتوفر إمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بمعيشتهم.

أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ :

الهدف الأول : القضاء علي الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان : الفقر هو الأساس في التهميش وهو السمة الرئيسية لأولئك الذين لا يستطيعون الحصول علي الحد الأدنى الضروري من الاحتياجات الأساسية لمجرد المحافظة علي بقائهم علي قيد الحياة ، أولئك الذين تم إقصاؤهم ، ونفيهم إلى هامش المجتمع جغرافياً (العشوائيات ، وسكان القبور – وأطفال الشوارع – وعمال التراحيل... إلخ)

وإقصاؤهم ثقافياً واجتماعياً فهم لا يشاركون في التعليم إلا إذا كان في حده الأدنى وبنوعية رديئة ، ولا في صنع القرارات المرتبطة لمعيشتهم ، ولا حتي في اختيار الكثير من أمورهم المعيشية.

الهدف الثاني : القضاء علي الجوع ، وتوفير الأمن الغذائي ، والتغذية المحسنة ، وتعزيز الزراعة المستدامة من المعلوم بالضرورة أن الجوع مرتبط بالفقر ، والفقر مرتبط بالجهل ، والجهل مرتبط بالمرض ، والمرض مرتبط بالفقر ، تلك الدائرة الجهنمية التي يدور فيها المهمشون والتي لا مكان منها إلا بالقضاء علي الفقر من خلال التعليم الذي يؤدي إلى توزيع خيارات الناس بما يخلقه التعليم في الإنسان من كفاءات ومهارات عقلية وذهنية تجعل لديهم الإرادة والقدرة علي تغيير الواقع بما يؤدي إلى تحقيق كرامة الإنسان.

الهدف الثالث : ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمال . التمتع بالصحة والرفاه حق أساسي من حقوق الإنسان مرتبط بالحق في التعليم والحق في الحياة الكريمة الآمنة وتحقيق أحدهما مرتبط بتحقيق كافة حقوق الإنسان والتعليم أساس بناء قدرات الإنسان لمواجهة الحياة الصحية السليمة.

الهدف الرابع : ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدي الحياة للجميع يتضمن تحقيق هذا الهدف سبع غايات أساسية وثلاثة وسائل لتحقيقها هي :

الغاية ٤-١: ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة.

الغاية ٤-٢: ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول علي نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتي يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي.

الغاية ٤-٣: ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول علي التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة ، بما في ذلك التعليم الجامعي ، بحلول ٢٠٣٠.

الغاية ٤-٤ : تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية للعمل وشغل وظائف لائقة ، ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول ٢٠٣٠.

الغاية ٤-٥ : القضاء علي التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلي جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في أوضاع هشه ، بحلول ٢٠٣٠.

الغاية ٤-٦ : ضمان أن يلم جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار رجالاً ونساءً علي حد سواء بالقراءة والكتابة والحساب ، بحلول ٢٠٣٠.

الغاية٤-٧ : ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة ، بما في ذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة ، وإتباع أساليب العيش المستدام ، وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف ، والمواطنة العالمية ، وتقرير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة ، بحلول ، ٢٠٣٠.

إذا كان ما سبق عن التنمية المستدامة من حيث التصريف والمضمون والأهداف وبصفة خاصة الهدف الرابع وغاياته السبع ، فإن القراءة المتعمقة تؤكد أنها جميعا آليات فعالة لمواجهة التهميش وتحقيق الكرامة الإنسانية للمهمشين بتوفير سبل الحياة الكريمة القائمة علي العدالة وتكافؤ فرص

الحياة وتحقيق الرفاة الاقتصادي والاجتماعي لهم من خلال تحقيق ديمقراطية الحياة وديمقراطية التعليم.

والآن من هم المهمشون ؟ وما واقعهم المجتمعي ؟ وكيف يمكننا توفير حاجاتهم التعليمية في ضوء مقومات الحق في التعليم ؟

أولاً : من هم المهمشون :

- هم أولئك الذين لا يمكنهم المشاركة في فعاليات الحياة المجتمعية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية.
- هم أولئك الذين ليس لديهم القدرة علي المشاركة في صنع القرارات المصيرية التي ترتبط بحياتهم مباشرة أو بحياة جماعتهم أو قريتهم أو مدينتهم أو دولتهم.
- هم أولئك الذين تم إقصاؤهم علي هامش الحياة المجتمعية سواء الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية.
- هم أولئك الذين يحتلون قاع الهرم السكاني من حيث الدخل أو المهن التي يعملون بها أو الأوضاع الاجتماعية التي ينتمون إليها.
- هم الفقراء والمعوزين الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبتهم حوالي (٥%) من جملة السكان أو دولارين ونسبتهم حوالي (٤٤%) من جملة السكان إحصاء ٢٠٠٤ فإذا وضعنا في اعتبارنا أحداث تعويم الجنية نجد أن هذه النسب ربما تكون قد تضاعفت في عام ٢٠١٧ ، عام ٢٠١٨.
- هم الذين يعانون الحرمان الثقافي والتربوي ، الذين لم يلتحقوا بالتعليم ، أو التحقوا به ولم يكملوا مراحله وتسربوا ، أو التحقوا بالأنواع الرديئة من التعليم والتي لم تؤهلهم لأي أوضاع مهنية أو وظيفية مرموقة.
- هم سكان العشوائيات ومدن الصفيح حول المدن وسكان المقابر والنازحون من الريف إلى المدينة ، وعمال التراحيل ، وعمال اليومية.
- هم العاطلون عن العمل ، أو العاملون الموسميون ، أو الذين يعانون البطالة المقنعة أو عمال الزراعة بأجر.
- هم المرأة المعيلة والأرملة الأمية والطفل الذي يعيشون في بيئة هشة وذوي الاحتياجات الخاصة من أبناء الفقراء.
- هم أطفال الشوارع والأطفال المتسربون من التعليم ويعملون باليومية بأجر بسيط والمدمنون وغيرهم ممن يعانون تفككا أسرياً ، أو حياة اجتماعية غير مستقرة.
- هم المنسحبون من المشاركة في الحياة السياسية ، والذين يميلون للعزلة والخوف من كل ما يطلقون عليه الحكومة ، والذين يتم شراء أصواتهم أثناء الانتخابات ، وكذلك تجيشهم أحيانا لأغراض غير قانونية.

- هم الذين يتم تزييف وعيهم ليل نهار برسائل ومضامين إعلامية كاذبة أو مخادعة أو مضللة، لا تعبر عن واقعهم ، بل تزيف هذا الواقع من خلال تخدير المشاعر وأحياناً بث الفرقة وتفتيت قيم المجتمع.

الواقع المجتمعي للمهمشين :

- المهمشون كما سبق توصيفهم في الغالب الأعم سكان المناطق العشوائية ، تلك المناطق التي تتسم بأنها شديدة الزحام لارتفاع الكثافة السكانية بها ، وأنها أبنية لا تتوافر الشروط الصحية بها من حيث السعة والتهوية والإضاءة ، أو توافر المياه النقية والصرف الصحي أو غيرها من الشروط الضرورية لإسكان صحي ، كما أنها توجد في أماكن تتسم بارتفاع نسبة الأخطار علي قاطنيها.
- إنها تلك المناطق التي افتقرت إل النشأة العمرانية السليمة ، توجد علي أطراف المدن وحوافها ، أو في تلك التي كانت مناطق زراعية حول المدن ، تفتقر للخدمات الأساسية والمراكز الثقافية والمؤسسات التعليمية ، أو المستشفيات ، أو مرافق المياه النقية ، أو الصرف الصحي ، السمة الأساسية لسكانها الفقر وانخفاض مستويات المعيشة ، وتنتشر البطالة بين سكانها أو العمل بالأعمال المتدنية مثل جمع القمامة وتربية الخنازير ، والصفة العامة لسكانها الأمية وانخفاض المستوي الثقافي والوعي المشوه أو الزائف ، وكذلك التهميش والاستبعاد والإقصاء الاجتماعي الأمر الذي جعلهم محرومين من الخيارات المتاحة للآخرين ، وتضيق أمامهم فرص الحياة الصحيحة ناهيك عن فرص تحقيق الذات.

من خصائص المهمشين سكان العشوائيات أيضاً :

- ارتفاع معدلات خصوبة النساء وذلك راجع لعوامل نفسية واقتصادية حيث كثرة الأطفال عامل أمان للمرأة الأمية لاستمرار الحياة الزوجية ، كما أنهم مصدر اقتصادي للوالدين وتأمين للوالدين عند الكبر.
- ارتفاع معدلات الطلاق وتعدد الزوجات في هذه المناطق نظراً للاضطرابات النفسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الأسرة.
- انتشار ظاهرة الزواج المبكر للبنات استجابة لقيم ثقافية مجتمعية متوارثة أو تخفيفاً من عبئ تعليم البنت أو إعاشتها.
- انتشار الجريمة بكافة أشكالها ومستوياتها من تجارة المخدرات إلى البلطجة إلى الاتجار في البشر وتجارة الأعضاء وتجارة الرقيق الأبيض والعنف بكل أشكاله وأنواعه.

تصور مقترح لتوفير الحاجات التربوية للمهمشين :

ينطلق هذا التصور من مضمون الحق في التعليم كما سبق تحديده في هذه الورقة وكذلك أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من الهدف رقم (١) وحتي الهدف رقم (٤) وكذلك الغايات السبعة لهذا الهدف كما سبق توضيحها. وعليه فإن الهدف من هذا التصور هو : **" تحديد أهم الحاجات التربوية للمهمشين والتي يمكنهم حين إشباعها من المشاركة بفعالية وإيجابية في تحقيق التنمية المستدامة ، وكذلك توضيح كيف يمكن أن يسهم انجاز أهداف التنمية المستدامة في توفير الحاجات التربوية للمهمشين"**.

أ. الحاجات التربوية للمهمشين :

١- توفير فرص تعليمية نظامية وغير نظامية لكل من الكبار والصغار علي السواء للحصول علي المستوي الأول من التعليم وهو مستوي القرائية بما يتوافق مع نهاية المرحلة الابتدائية الحلقة الأولي من التعليم الأساسي.

٢- تحقيق الترابط والتكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي في هذا المستوي حتي يتمكن المتعلم صغيرًا أم كبيرًا الاستفادة من كلا النظامين حسب ظروفه وإمكاناته.

٣- توفير الفرص التعليمية للمنتهين من هذا المستوي التعليمي من الاستمرار في التعليم والتعلم والعمل بكل السبل للحيلولة دونه والارتداد للأمية.

٤- توفير الحوافز والمناخ المناسب لاستمرارية التعليم مدي الحياة لكل المهمشين من خلال توفير الظروف الحياتية والمعيشية التي تدفعهم لذلك.

٥- من أهم حاجات المهمشين هو الكفاءات والمهارات المرتبطة بالمعرفة والتكنولوجيا خاصة إتقان القراءة والكتابة والحساب والتعامل مع وسائل تكنولوجيا المعلومات.

٦- من أهم حاجات المهمشين هي الكفاءات والمهارات التقنية والمهنية التي تساعدهم علي الالتحاق بميدان العمل والإنتاج للتغلب علي البطالة.

٨- من أهم الحاجات التربوية للمهمشين اكتساب الثقة بالنفس والإيمان بقيم المواطنة من مساواة وحرية ومشاركة في صنع القرار.

٩- من أهم الحاجات التربوية للمهمشين المهارات الحياتية الأساسية مثل القدرة علي التواصل والتخطيط والتضامن الاجتماعي واحترام الآخر.

١٠- من أهم الحاجات التربوية للمهمشين اكتساب كفاءة التعلم الذاتي والقدرة علي تحديد أهداف ووسائل وأنماط تعليم الذات واستمرارية التعلم.

١١- من أهم الحاجات التربوية للمهمشين اكتساب الكفاءات الصحية السليمة ومتطلبات حياة جسمية ونفسية صحيحة ، مع المحافظة علي البيئة ، ومقاومة الأمراض الاجتماعية مثل تعاطي المخدرات أو ممارسة العنف والرزيلة.

١٢- من أهم الحاجات التربوية للمهمشين اكتساب كفاءات العمل ضمن فريق واكتساب النظرة المستقبلية واكتساب مهارات التخطيط.

١٣- من أهم الحاجات التربوية للمهمشين اكتسابهم القيم السياسية الصحيحة القائمة علي مقومات المواطنة من مسئولية والتزام وحب للوطن ضمن المساواة المجتمعية وحرية الرأي والتعبير ودعم التماسك الاجتماعية والمشاركة الايجابية حتي الانتخابات عن وعي سياسي سليم.

كانت هذه بعض من الاحتياجات التربوية للمهمشين فكيف يمكن تحقيقها:

ب- مقترحات لتحقيق الاحتياجات التربوية للمهمشين :

بداية لابد أن نكون علي وعي بأن تلبية الاحتياجات التربوية للمهمشين ليس مهمة تعليمية فقط ، لأن العوامل التي أدت إلى تهميش وإقصاء واستبعاد وقهر المهمشين ليست عوامل تربوية أو تعليمية في الأساس - الوعي بهذه النقطة علي درجة كبيرة من الأهمية لأن الحاجات التربوية ليست تعليمية فقط وإنما هي حاجات اقتصادية مرجعها الفقر والبطالة وتدني مستوي الدخل وانخفاض مستوي المعيشة وكل هذه أعراض لمرض عضال اسمه الظلم الاقتصادي أو عدم العدالة الاقتصادية أو التفاوت الطبقي الرهيب أو افتقاد الإنصاف كل هذه المسميات التي تعود للعامل الاقتصادي تؤدي إلى التهميش والحرمان ، كما أنها حاجات اجتماعية مرجعها افتقاد العدالة الاجتماعية نتيجة لسقوط هذه الشريحة السكانية إلى قاع المجتمع قاع الطبقات الاجتماعية أو إزاحتها إلى الهامش بدون رحمة

فأصبحوا يعيشون حياة التفكك والتشرزم والزحام والأنساق القيمية البالية ، والصراعات لائقة الأسباب والأمراض النفسية وغيرها من المظاهر الاجتماعية المرضية التي دفعت بهم إلى قاع المجتمع أو علي الهامش منه ، وهكذا حاجات ثقافية مرجعها الحرمان الثقافي حرمان القدرة علي القراءة والاستمتاع بالشعر وتذوق الأدب وريادة المسرح ، وعدة القدرة علي الحوار والإطلاع علي جديد المعرفة و الثقافة محليا وعالميا ، وهكذا حاجات تربوية وتعليمية إلى آخر الحاجات الإنسانية التي يتسم بها الإنسان الطبيعي الذي يعيش حياة تتسم بالكرامة الإنسانية .

وعليه فإن أهم المقترحات سوف تركز علي هذه الأبعاد والتي من أهمها:

١- من خلال استعراضنا لأهداف التنمية المستدامة كان من أهم أهدافها أن توجه مباشرة للقضاء علي الفقر والحرمان وذلك بإنحيازها لتحقيق الحاجات الأساسية للفقراء والارتقاء بمستويات حياتهم المعيشية.

٢- أن توجه التنمية المستدامة لتوفير فرص العمل كافيه للحاجات المجتمعية (خاصة حاجات المهمشين) سواء في مستويات العمل عالية الكفاءات أو متوسطة المهارة أو غيرها من المستويات لمواجهة البطالة عامة وبطالبة المهمشين خاصة.

٣- العمل على إبداع وتوفير تكنولوجيا ملائمة للبيئة والنشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وقادرة علي التطور بالاعتماد علي الذات انطلاقا من متطلبات مجتمعية.

٤- دعم العدالة الاجتماعية وتحقيق التكافؤ في فرص الحياة بين كافة أبناء المجتمع وشرائحه من خلال إتباع نمط توزيع لعوائد التنمية أساسه تقليل أو تذويب الفوارق بين الطبقات والشرائح المجتمعية.

٥- خلق فرص عمل للمهمشين وأبنائهم مرتكزة علي مشاركتهم وكفاءاتهم المعرفية والمهنية ، ومحققه للارتقاء بمستوياتهم المادية والمعنوية.

٦- توفير الفرص التعليمية غير التقليدية سواء كانت نظامية أو غير نظامية أو عرضية ، يمكن من خلالها دمج المهمشين ضمن ممارسات تربوية حقيقية وملائمة وفعالة تزودهم بمهارات القرائية الأساسية ، ومهارات مهنية وتقنية وظيفية ، ومهارات وجدانية وانفعالية واجتماعية أساسية للتماسك المجتمعي.

٧- توفير فرص تعليمية علاجية وتعويضية وبديلة يمكن من خلالها مساعدة المهمشين علي الاستمرارية في التعليم / التعلم للقضاء علي إمكانية الارتداد للأمية.

٨- تحقيق الترابط بين كافة أنماط وصيغ تعليم المهمشين ، وكذلك التكامل الرأسي والأفقي بين هذه الصيغ لتوفير أفضل الأساليب للمهمشين للاستفادة منها كل وفق حاجاته وإمكانياته.

٩- الاهتمام بتوفير البيئة الحياتية المناسبة للمهمشين وذلك من خلال العمل علي توفير مناطق سكنية وتوافر مصادر المياه النقية والصرف الصحي ، وكل ذلك بالتناسب مع خصائصهم السكانية والثقافية.

١٠- توفير المؤسسات الخدمية الأساسية من أقسام للشرطة ومستشفيات ومراكز إسعاف ونوادي رياضية واجتماعية وسينما ومسرح ومكتبات مع توفير الحوافز المادية والمعنوية للاستفادة منها في رفع مستوي الوعي التنموي لدي المهمشين.

١١- توظيف وسائل الإعلام والمؤسسات الدعوية (المساجد والكنائس) في التثقيف السياسي والديني والاجتماعي بما يرتقي بمستوي وعي المهمشين بالحياة الثقافية الديمقراطية.

١٢- تشجيع المهمشين علي المشاركة في الحوار المجتمعي وعملية صنع القرار ، وإبداء الرأي والمشورة في كافة القضايا المجتمعية حتي يمكن التغلب علي مشاعر الإحباط واللامبالاة واليأس.

١٣- الاهتمام بتوفير الخدمات الصحية علي درجة كبيرة من الجودة ، وذلك لشدة حاجتهم للرعاية الصحية بكل أشكالها ومستوياتها ، وكذلك كمدخل لمواجهة المخدرات وأنماط الجريمة وأساليب العنف.
١٤- الاهتمام الفائق من قبل الدولة بغرس قيم المواطنة والانتماء والاعتزاز بالوطن وحبه وذلك من خلال توفير وصيانة حرية الرأي والتعبير والاعتقاد ، ودعم المساواة أمام القانون ، والقضاء علي كافة أنواعا لتمييز والإقصاء.
١٥- دعم دولة القانون ، وسيادة القانون ، وإعمال القانون في كافة القضايا المجتمعية ، وتطبيقها علي الكبار والصغار ، لإشعار المواطن من المهمشين بالأهمية والقيمة ، وكذلك القدرة علي الحصول علي الحق في ظل دولة القانون ، الأمر الذي يقضي علي مشاعر الذل والخضوع والإهمال، وفي نفس الوقت ينمي مشاعر الولاء والانتماء والثقة في النفس السعي إلى المشاركة في التنمية.
١٦- الإعلاء من قيم الشفافية والمساءلة والمحاسبة والجدارة كقيم أساسية حاكمة للعلاقة بين كافة أبناء المجتمع ، حكاماً ومحكومين ، الأمر الذي يدعم من الرقابة الشعبية علي المؤسسات الحكومية من جهة ، ويزيد من ثقة الجماهير في المسئولين بالدولة ومصداقية خطابهم الموجه لهم.

إن تحقيق ما سبق يتطلب :

١- تعبئة الموارد لتعزيز التعلم الشامل للجميع.
٢- إعادة تنشيط التعلم داخل الأسرة والمجتمعات المحلية.
٣- تيسير التعلم من أجل العمل وأثناء العمل.
٤- التوسع في استخدام تكنولوجيا التعلم الحديثة.
٥- النهوض بالجودة والامتياز في التعلم.
٦- تعزيز ثقافة التعلم مدي الحياة.

هذا تصور من وجهة نظرنا وهو اجتهاد قابل للقراءة والتحليل والنقد والإضافة أو الحذف ، قابل أن يؤخذ كله أو بعضه أو رفضه كله أو بعضه وكل ذلك بهدف أن نصل إلى التصور الأفضل في الزمن المناسب والمكان المناسب لمواجهة احتياجات فئة مجتمعية هائلة لا تقل عن ٢٠% من المجتمع المصري أي حوالي ٢٠ مليون إنسان يمكن أن يكونوا نقمة علي المجتمع وسبباً لتعطيل مسيرته إذا أهملت ولم تلب احتياجاتها ويمكن أن تصبح إضافة لقوة المجتمع وقوة بناء وإثراء وتنمية إذا أحسن توظيف ما لديها من قدرات وتمكنات لا تقل عن قدرات وتمكنات أي إنسان آخر داخل المجتمع أو خارجه بل إنها تتميز عن غيرها بأنه لديها شغف التعلم واقتفاء الإحساس بالذات والرغبة الأكيدة في تحقيق الذات سواء علي مستوي الفرد أو مستوي الجماعة.
والله من وراء القصد ؛؛؛